الفصل الثالث

حضارة القول:
كيف يمكن درء آفاتها الأخلاقية؟

لا يخفى أن المظهرين اللذين تجلى بهما سر الحياة في الوجود الإنساني هما: "القول" و"الفعل"؛ وقد اشتغل أهل الفكر بالبحث عن حقيقة الفعل الإنساني كما اشتغلوا بالبحث عن حقيقة القول الإنساني، غير أن هذا الاشتغال المزدوج قد اختلفت درجته من الشدة كما اختلفت فيه المراتب التي ينزلها كل من القول والفعل؛ فالفيلسوف اليوناني قد رفع من شأن القول لظهور دلالته على العقل، حتى اتخذه معيارا يفرّق به بين الإنسان والحيوان، فقال "الإنسان حيوان ناطق"[1]؛ أما العالِم المسلم، فعلى العكس من ذلك، قد رفع من شأن الفعل لِظهور دلالته على الخُلُق، حتى اتخذه معيارا يفرق به بين الإنسان وغيره، فقال: "الإنسان حي عامل"[2].

ويبدو أن هذا التفاوت في الاشتغال بهذين المظهرين الحيويين للوجود الإنساني ـ أي "القول" و"الفعل" ـ زاد مع مرور الزمن اتساعا حتى صار إلى ما يشبه التباين أو الانقطاع بينهما كانت الغلبة فيه لجانب القول على جانب الفعل؛ وعلامة ذلك ما يحدث على مرائينا ومسامعنا من "طوفان الأقوال"، طوفان تُغطّي هَوْلَه وتُخفي فداحته أسماء مختلفة تُغري بظاهر دلالتها من نحو "انفجار المعلومات" و"ثورة الاتصال"، و"انعتاق الكلمة" و"سيادة القلم" و"سلطان العقل" و"تداول المعرفة" و"عولمة الإعلام" وغيرها من الأسماء الكثيرة التي تُرَوِّج لهذا الطوفان اللفظي وتجلب له مظاهر الموضوعية والمشروعية بغير حساب، حتى إن أنسب اسم يصح إطلاقه على الحضارة الغربية الحديثة التي أنتجت هذا الطوفان هو أنها "حضارةُ

---

(1) "ناطق" هنا بمعنى "عاقل".

(2) المقصود هنا بـ"العمل" العمل الشرعي، ومعلوم أن أبرز الأعمال الشرعية "العبادة"، فيرجع معنى التعريف السابق إلى القول: "الإنسان حي عابد".

قولٍ" بحق.

1 ـ المضار الخلقية لحضارة القول

كان لا بد أن يُفضي طوفان الأقوال الجارف إلى آفات تضر بالأفعال ضررا كبيرا؛ ولما كانت الأفعال هي بالذات الجانب السلوكي من الإنسان كما أن الأقوال هي الجانب النطقي منه، تطرقت هذه الأضرار إلى الكيان الخُلُقي للإنسان، فكانت بمنزلة مظاهر جلية من ظلم الحضارة الحديثة للإنسان، إذ آثرت القول على الفعل بغير حق وأسندت إليه وظائفه؛ ونخص بالذكر من وجوه هذا الضرر ثلاثة أساسية.

1.1. آفة التضييق

لما اشتد أثر القول واتسع مجاله ونفذ فيما لم يكن فيه نافذا أولم يكن من حقه النفوذ فيه، اقتحم على الفعل موطنه وغَصَبه سلطانَه فيه، فضاقت رقعة الأخلاق ضيقا وانقبض أفقها انقباضا، كل ذلك بحجة أنه "لا أخلاق في القول النظري"، فإذن "لا أخلاق في المنطق"[3]، مع العلم بأن المنطق هو قمة البرهان، أو بحجة أنه "لا أخلاق في المعرفة"، مع العلم أن المعرفة هي قمة السلطان؛ وإذا انحسرت الأخلاق عن البرهان المنطقي والسلطان العلمي معا ـ وهما على ما هما عليه من احتواء لأطراف العقل ولجوانب الحياة من الوجود الإنساني ـ فلم يبق للأخلاق إلا ما ليس بذي صحة ولا ذي قوة من هذا الوجود، فتغدو محمولةً على أن تنكمش بغير انقطاع، بل أن تُسرع في هذا الانكماش؛ فما بقي تحتها ليس قليلا في كَمّه فحسب، بل أضحى أيضا ضعيفا في كَيْفه.

2.1. آفة التجميد

لم تقتصر "حضارة القول" على اغتصاب ما للأخلاق فقط، بل إنها كذلك قهرتها على الجمود على حالة واحدة فيما تبقى لها من مجال ضيق وضعيف، وذلك بدعوى أن الأخلاق لا تصلح لتنظيم الأفعال حال اجتماع الناس فيما بينهم، ولا بتوجيهها لما فيه الصالح العام، وإنما كل ما تصلح له هو مراقبة بعض الأفعال حال انفراد الناس بعضهم عن بعض، منحصرةً فائدتها في نطاق الصالح الخاص؛ وحيث

---

(3) انظر: R. CARNAP : The Logical Syntax Of Language, Routledge & Kegan Paul Ltdv p. 51-52

إنه لا قول، بحسب هذه الحضارة اللفظية، أقدر ضبطا لمسالك التنظيم من **القول القانوني**، فهو أحقُّ من الأخلاق بتنظيم أفعال الجماعة، ثم حيث إنه لا قول كذلك بحسب هذه الحضارة أقدر طلبا لسبل المصلحة العامة من **القول الاجتماعي**، فهو أحقّ من الأخلاق بتوجيه هذه الأفعال إلى أن يخدم بعضها بعضا ويُصلح بعضها بعضا؛ وإذا وقع الاستغناء بالقول القانوني والقول الاجتماعي عن الفعل الخُلُقي، فلا مناص من أن تتعرض الأخلاق للقصور والجمود، فتصير بين أظهُرنا أشبه بالأفعال الميتة التي لا قدرة لها على تحريك العلائق بين الأفراد ولا على تعدية الانتفاع فيما بينهم.

3.1. آفة التنقيص

لم تكتف "حضارة القول" باغتصاب حقوق الفعل الخلقي كما في ضرر التضييق ولا بانتزاع قدرة الاجتهاد والتجديد من هذا الفعل كما في ضرر التجميد فحسب، بل أيضا إنها بالغت في التنقيص من شأن هذا الفعل وفائدته، حاكمةً عليه بنقيض مقصوده ومستبدلة مكانَه ما هو ضده؛ فقد صار راسخا في الأذهان، بواسطة السيل الجارف من الأقوال الذي تحمله هذه الحضارة الحديثة، بأن الأخلاق لا تخدم إلا الضُّعْف في النفس والخذلان في السلوك، بينما كان غرضها هو أساسا أن تخدم القوة في الروح والإقدام على العمل؛ كما أدى هذا الفيض اللفظي الهائل إلى الاعتقاد بأن **القول السياسي** هو أحق بتذكية الشعور ونفخ الروح في الإرادة، ومعلوم أنه ليس في الأقوال قول يعارض الفعل الخلقي معارضة القول السياسي له ولا أضر به منه؛ فإذا كان الفعل الخُلُقي لا ينشغل بتقوية السلطان بقدر ما ينشغل بتزكية الوجدان، فإن القول السياسي الذي أثمرته حضارة القول لا هَمَّ له إلا ابتغاء الرئاسة ومحبة السلطان؛ وعلى هذا، يكون استبدال القول السياسي مكان الفعل الخلقي هو بمنزلة استبداله بضده.

ومتى حصل عَكْس المقصود الأصلي للفعل الخُلُقي واستبدالُ غيره مكانه، فقد سقطت منزلة هذا الفعل في القلوب وهان على الناس أمره، بل صار مجرد الكلام عنه خوضا في اللامعقول ومدعاةً للخجل والاستتار.

وعلى الجملة، فإن ما أنتجته حضارة القول هو مضار ثلاث أصابت الإنسان في كيانه الخُلُقي: مضرة التضييق التي جعلت الفعل الخلقي فعلا **محدودا** ومضرة التجميد التي جعلته فعلا **مقطوعا** ومضرة التنقيص التي جعلته فعلا **منبوذا**؛ وعلى هذا، يكون

"الحد" و"القطع" و"النبذ" هو نصيب الفعل الخُلقي من حضارة القول، وفي هذا منتهى ظلم الإنسان متى عرفنا أن الحقيقة الإنسانية لا تتحدد إلا بالأخلاق[4]؛ لذا، يتعين العمل على دفع هذا الظلم عن الإنسان حتى تعود إليه هويته.

وهدفُنا هنا هو بالذات أن نبيِّن كيف أنه لا مخرج من هذه المضار الثلاث التي جلبتها حضارة القول إلا بتجديدٍ للإنسان يتم على مقتضى تخلق جذري وكلّي هو أقرب إلى التجربة الدينية العميقة منه إلى غيرها؛ فلا إمكان لولادة إنسان جديد من هذا الإنسان القديم الذي أنتجته هذه الحضارة الغربية إلا بتحول خلقي أشبه ما يكون بالتحول الخلقي الذي تباشره **التجربة الدينية في مرتبة التأييد.**

وقد تقدم في الفصل السابق بيان هذه المرتبة، وتمتاز أساسا بكون المتخلق فيها مازال يتلبس بالمعاني الروحية، حتى يكون هواه على وفق مقتضياتها، فيحظى منها بالجمع بين المنفعة في مقاصده والنجاعة في وسائله، متحققا **بأخلاق الحكمة**، على خلاف التخلق في مرتبة التسديد التي لا يحظى فيها المتخلق إلا بالمنفعة في المقاصد وحدها، مكتفيا **بأخلاق الموعظة**، وبالأحرى على خلاف التخلق المجرَّد الذي ليس لصاحبه حظ لا في منفعة المقاصد ولا في نجاعة الوسائل، وإنما يكون عُرضة لأن تنقلب المنفعة في مقاصده مضرةً وتنقلبَ النجاعةُ في وسائله ضحالةً، منحصرا في **أخلاق الجدل.**

أو قل، بإيجاز، لا بد للخروج من الآفات الخلقية لحضارة القول من فتح الطريق لإنشاء حضارة جديدة نسميها باسم "**حضارة الفعل**" ينهض بها التخلُّق المستند إلى التجربة الدينية المؤيَّدة؛ فلنشتغل إذن بالتدليل على الدعوى التالية:

* **إن من شأن التخلُّق المؤيَّد أن يُخرِج الإنسان من حضارة القول إلى حضارة الفعل.**

وسوف نتبع في تدليلنا على هذه الدعوى الخطوات الثلاث الآتية:

أولاها، نبين كيف أن **الخصائص** التي يتميز بها التخلُّق المؤيَّد تفيد في دفع آفة تضييق الفعل الخُلُقي.

والثانية، نبين كيف أن **الطرق** التي يتبعها التخلُّق المؤيَّد تفيد في دفع آفة تجميد الفعل الخلقي.

والثالثة، نبين كيف أن **النتائج** التي يتوصل إليها التخلُّق المؤيَّد تفيد في دفع آفة تنقيص الفعل الخلقي.

---

(4) سيأتي تفصيل هذه المسألة في الفصل السادس.

2 ـ خصائص التخلُّق المؤيَّد والخروج من آفة التضييق

نحتاج إلى أن نذكُر هنا أربعة مبادئ تتفرع عليها خصائص التخلُّق المؤيَّد، وهي:

1.2. مبدأ الإيجاب

ليس الخُلُق في مرتبة التخلُّق المؤيَّد فعلا تَرَفيا يستوي عند المتخلِّق أن يأخذ به أو لا يأخذ به، ولا هو فعل تكميلي يجوز التزين به أو لا يجوز، ولا هو فعل حاجي توجد التوسعة بوجدانه والمشقةُ بفقدانه، بل هو فعل موجَب إيجابَ الفعل القانوني، أي أنه مِثْله لا يجوز تركه، وفي تركه مهلكة للفرد والجماعة معا؛ وإذا كانت علامة الواجب هو تعرُّض تاركه للعقاب، فإن تارك الفعل الخلقي في مرتبة التأييد يستلزم العقاب، لكن بالطبع لا تُشرِف بالضرورة على هذا الجزاء سلطةٌ خارجية ذات جهاز جنائي، وإنما تُشرف عليه سلطة داخلية ذات توجيه إلهي، فيعاقَب (بفتح القاف) التارك، لا بإجراء مُؤذٍ لبنيته وبدنه ـ لأن هذا الإجراء ولو أنه يقع، فلا يكون مقصودا لذاته ـ، وإنما يعاقَب بالبعد عن مقصوده الروحي، أو باختصار إن الفعل الخلقي في مرتبة التخلُّق المؤيَّد هو واجب يعاقَب على تركه بالبعد الروحي كما يعاقب تارك الفعل القانوني بالقسر البدني.

2.2. مبدأ التكثير

ليس الخُلُق في مرتبة التخلُّق المؤيَّد صورة واحدة لا تتعدد، وإنما هو فعل تدخله الكثرة من كل جانب، فيصير أفعالا عدة؛ وحتى نوضح ذلك، نضرب مثالا بفعل **النية**، فالمتخلِّق هنا لا يكتفي بالنية الواحدة في الفعل الواحد في ظاهره، بل يجتهد قدر المستطاع في تعديد نِيَّاته وتنويعها، كأنما يقوم بتجزئة الفعل الواحد إلى أفعال فرعية متعددة متعلقٍ بعضها ببعض، مؤديا كل واحد منها بنية تخصه، كل ذلك طمعا في أن تُمكِّنه هذه النيات الكثيرة على تحصيل مزيد التقرب من مقصوده ومزيد الترقي في مراتب التخلق.

ولما كان الفعل الخلقي مبناه في هذه المرتبة الدينية على ثلاثة أركان هي: **الوقت**، وهو زمان حصول الفعل[5]، **والحال**، وهو الأثر الروحي لهذا الفعل،

(5) من الأقوال المأثورة والمنسوبة إلى الأخلاقية الكبيرة رابعة العدوية قولها: "إنما أنت أيام، فإذا ذهب يوم ذهب بعضك".

والمقام وهو لزوم هذا الأثر للنفس، فإن المتخلّق، بموجب تجزئته للفعل الواحد إلى أفعال متنوعة، يجعل من الوقت الواحد أوقاتا ومن الحال الواحد أحوالا، ومن المقام الواحد مقامات، مع العلم أن لكل وقت خُلُقًا ولكل حال خُلُقا ولكل مقام خُلقا؛ وهكذا، فالخلق الواحد عند هذا المتخلّق المؤيَّد غَنِيٌّ بنفسه غِنَى الأخلاق الكثيرة.

3.2. مبدأ الترتيب

ليس الخُلُق في رتبة التخلُّق المؤيَّد درجة واحدة لا تفاوت فيها وثابتة لا كمال لها، وإنما هو فعل يتطرق إليه التدرج والتكميل؛ فالفعل الواحد يتدرج في نفسه باعتبار تكثره الداخلي، فيصير عبارة عن طبقات متفاوتة، فضلا عن تدرجه بالإضافة إلى غيره، ولكل طبقة من هذه الطبقات خُلق يميزها عن غيرها؛ ولنوضح ذلك بمثال **الإخلاص**، فقد يُخلص المرء في عمله، فلا يبتغي من وراءه غرضا، وقد يزيد إخلاصه هذا درجة، فلا يرى أنه أخلص في عمله على ثبوت إخلاصه فيه، وقد يرتقي في هذا الإخلاص درجة أخرى، فلا يبالي إن أخلص أولم يخلص على وجود إخلاصه، إذ يستوي عنده قبول الناس منه وردُّهم، مدحهم وذمهم؛ فالإخلاص مرتبة والوعي بالإخلاص مرتبة فوقها ومجاوزة هذا الوعي بالإخلاص مرتبة ثالثة تعلوهما معا؛ هذا، بعد أن يكون المتخلّق قد تقلب في طبقات الصدق وارتقى في مدارجه، فيصدق في نيته كما يصدق في قوله ويصدق في فعله كما يصدق في نيته ويصدق في حاله كما يصدق في فعله؛ وهكذا، فالفعل الخلقي الواحد عند المتخلّق المؤيَّد متفاوت تفاوت الأخلاق الكثيرة.

4.2. مبدأ الاتساع

ليس الخُلُق في مرتبة التأييد موقوفا على فعل أو أفعال بعينها، بل هو محيط بكل الأفعال، كائنا ما كان نوعها وقدرها، حتى إنه لا فعل إلا له في هذه المرتبة موجبات خُلقية ينبغي الوفاء بها في السر أو في العَلَن؛ فقد وَسِعت الأخلاق كل شيء وشمِلت كل شيء، حتى إنه لا يوجد مفهوم لـ"الشمولية الأخلاقية" بلغ من السعة ما بلغه في مرتبة التأييد؛ وبيان ذلك أن الأخلاق لا تتناول علاقات الفرد بخالقه أو بما سواه من الأفراد في المجتمع فحسب، بل أيضا تتناول علاقاته بالكائنات الحية، حيوانات أو نباتات؛ ولا تقف الأخلاق في توسعها عند هذا الحد، بل إنها تتعداه إلى أن تشمل كل شيء، جامدا كان أو حيا، معنويا كان أو

ماديا؛ فالمتخلّق، على سبيل المثال، مطالَب، بمقتضى هذا الرتبة الرفيعة، بأن ينظر بعين التعظيم للحجر الذي يُميطه عن طريق غيره، كما هو مطالَب بأن لا يَلْعن الزمن الذي هو فيه؛ هذا إذا لم يَسْمُ به هذا التخلق درجات، فيجعله يرى في الحجر والزمن طاقة روحية تماثل طاقته في طلب القرب من الخالق والامتنان له؛ فإذن الفعل الخلقي يحيط بكل شيء إحاطة أشبه بإحاطة الخالق بمخلوقاته، إذ لكل خَلْق (بفتح الخاء) حقٌّ أو حقوق خُلُقية (بضم الخاء) تخصه.

والآن بعد أن عرضنا المبادئ الأربعة التي عليها مدار خصائص التخلُّق المؤيَّد، فلننظر كيف أن هذه المبادئ تُخرج الفعل الخلقي من التضييق الذي تعرض له في حضارة القول.

فقد قلنا بأن مبدأ الإيجاب يجعل للفعل الخلقي وجوبا كوجوب الفعل القانوني، فهو إذن فعل لا يمكن الاستغناء عنه، فحيثما أمكن وجوده، فقد وجب هذا الوجود؛ فيلزم إذن أنه لا يمكن محو هذا الفعل من البرهان المنطقي ولا من السلطان المعرفي متى أمكن وجوده فيهما.

وقد ذكرنا أيضا بأن مبدأ التكثير يجعل من الفعل الخلقي الواحد أفعالا كثيرة، بمعنى أن هذا الفعل لا يبقَى على حال واحدة ولا في مكان واحد، فهو يتوالد ويتشعب بحيث يفضي هذا التوالد والتشعب إلى أن تنشأ مواضعُ اتصالٍ ومناطقُ تداخلٍ بين مختلف الأفعال التي يأتيها المتخلّق، مواضع ومناطق ينتج عنها مزيد التفنن في التخلق؛ فحينئذ، لا يبعد أن يصير ما لم يكن يحمل من قبل أثرا خلقيا قابلا لأن يقوم به الخُلق، زيادة أو نقصانا.

وأشرنا كذلك إلى أن مبدأ الترتيب يجعل الفعل الخلقي الواحد طبقات متفاوتة ينتظمها قانون خاص بها، أي أنه يصبح محصِّلا لمنطق متميز يورّثه قوة واستقلالا؛ وعندئذ، لا يقدر فعل آخر أن يطويه أو يغطي بعضه، بَلْهَ أن يمحوه ويشغل مكانه، فيتبين إذن أن هذا الفعل ذا الطبقات المنتظمة قادر على أن يصمد في وجه كل اغتصاب لمجاله أو انتهاك لحقوقه.

وأخيرا قلنا بأن مبدأ الاتساع يجعل الفعل الخلقي نافذا في كل شيء، بمعنى أنه لا شيء يخلو من سبب أو أسباب يتوسل بها المتخلّق في مزيد التخلق؛ وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يدخل كلُّ شيء في محيط الفعل الخلقي، سواء كان ممارسةً لأمر برهاني أو مزاولةً لشأن سلطاني.

وعلى الإجمال، فإن آفة التضييق التي تسبَّبت فيها حضارة القول للفعل الخلقي، حتى عَلِقت به صفة المحدودية، يمكن درْأها بإحدى وسائل الصلاح الأربعة الآتية: **إما إيجاب الخُلق حيث يجوز أو إيجاد الخُلق حيث لم يوجد أو ترسيخ البنية الداخلية للخلُق أو إظهار نفوذه في كل شيء**؛ وإذا ثبت هذا، ثبت أيضا أن خصائص التخلُّق المؤيَّد أقدر من غيرها على تصحيح حضارة القول من جهة ضيق عطائها الخلقي.

3 ــ طرق التخلُّق المؤيَّد والخروج من آفة التجميد

ننتقل الآن إلى الخطوة الثانية من التدليل على الدعوى السابقة التي ادعيناها والتي تقول بأن للمتخلِّق المؤيَّد القدرة على علاج الآفات الخلقية لحضارة القول؛ وتقتضي هذه الخطوة أن نثبت أن طرق هذا التخلُّق ترفع الجمود الذي تورِّثه الحضارة الحديثة للفعل الخلقي؛ ولنبدأ بذكر المبادئ الثلاثة التي تنبني عليها هذه الطرق في التخلق.

1.3. مبدأ الاشتغال المباشر

يوجب هذا المبدأ على المتخلِّق أن يتعاطى التخلق باستيفاء شروط ثلاثة:

أ. أن يَخرج من النظر المجرد ويدخل في العمل المباشر؛ فلا تفيد في تخلقه التحليلات المقالية والاستماع إلى التوجيهات الوعظية، وإنما الذي يفيده هو القيام الفعلي بالالتزامات التعبدية على مقتضاها التربوي، انتظاما ومواظبة.

ب. أن لا يقف المتخلِّق عند ظاهر الحكم الشرعي، بل عليه أن يطلب الحكمة التي من ورائه، مع العلم بأن لكل حكم شرعي حكمةً تخصه؛ فيتوجب على المتخلِّق تحقيق هذه الحكمة في سلوكه؛ فمثلا، إذا أفطر في سفره أثناء شهر رمضان، فإنه لا يفطر لمجرد الاستجابة لرفع المشقة عنه، بل يفطر أصلا لواجب حفظ الحياة، الذي هو الحكمة المقدَّرة من وراء رفع المشقة.

ج. أن لا يكتفي المتخلِّق بما يثمره الفعل الخلقي في الحال، بل عليه أن ينظر في المآل الذي يؤول إليه هذا الفعل، علما بأن لكل فعل حالا ومآلا؛ وكما أن الحال والمآل قد يتفقان، فإنهما كذلك قد يختلفان؛ فيتعيَّن على المتخلِّق أن يقف من الفعل على حسب مآله، فإن كان هذا المآل محمودا أتى به، وإن كان غير محمود تركه ولو ظهرت فائدته في الحال.

أو قل باختصار إن كل متخلِّق مطالَب بأن يستغرق في العمل المباشر ويأتيه على وفق مقتضى الحكمة منه وعلى وفق ما يؤول إليه في المستقبل.

2.3. مبدأ التخلق بالصفات الحسنى

لا يدخل المتخلِّق في فعل التخلق طالِبا لاكتساب أية صفة سلوكية جاز وجود الفائدة منها، بل يريد التخلق على قدر الطاقة بالصفات التي تُوصّل بالضرورة إلى مقصوده التقرُّبي، ولا صفاتٍ تبلغ هذا المقصود أيقن من الصفات التي نسبها الخالق إلى نفسه والتي ذكرها في كتابه العزيز بلفظ "الأسماء الحسنى" ؛ بيد أن المتخلِّق لا يباشر التخلق بها كيفما اتفق، بل يتوسل في ذلك بتخلق الرسول عليه الصلاة والسلام[6]؛ وبهذا، يكون التخلُّق المؤيَّد ضاربا بجذوره في الأخلاق الإلهية، لأن صاحبه يبني تخلقه أساسا على مقتضى التخلق الرباني المتجلي في سلوك نبيه الكريم، لا على مقتضى التخلق الاجتماعي الذي يستفيده من سلوك الجمهور من حوله، ولا على مقتضى التخلق النفساني الذي يُحدِّثه به ضميره.

3.3. مبدأ الاقتداء الحي

لئن كان المتخلِّق ينشد التخلق بأخلاق الرسول حتى يتحقق بنصيب من الصفات الحسنى، فإنه لا يباشر هذا التخلق بقراءة كتب السيرة والأخبار والمواظبة على هذه القراءة، لأن هذه الأخيرة، وإن أفادته علما، فإنها لا تفيده عملا، نظرا لأن العمل ليس من جنس ما يقال أو يُقرأ، وإنما من جنس ما يشاهَد بعين البصر ويُنال بأداة الحس؛ لذلك، فإن طالب مرتبة التخلق المؤيد يجتهد في البحث عمن تحقق فيه التخلق النبوي، باحثا عن سنده في ذلك حتى يصعد به إلى الرسول عليه الصلاة والسلام؛ ومتى ظفر بهذا المتخلق المستنِد، سلَّمه قياده وأخذ عنه، وهو متيقن من أنه سوف يحصِّل على يده ما لا يقدر على تحصيله بنفسه، وذلك لإيمانه الذي لا يتزحزح بأن العمل يُتوارَث، متخلقاً عن متخلق، كما يُتوارَث القول، راويةً عن راوية؛ أو بإيجاز إن هذا المتخلِّق يريد أن يتخلق بطريق الاقتداء الحي، لا بطريق التأمل المجرد.

وبعد أن اتضحت المبادئ الثلاثة التي تدور عليها طرق التخلُّق المؤيَّد، فلننظر كيف أن هذه المبادئ تزيل الجمود الذي تطرق إلى الفعل الخلقي في حضارة القول.

---

(6) مع العلم بأن خُلُقه عليه السلام كان هو القرآن كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

فقد تقدم أن مبدأ الاشتغال المباشر يوجب على المتخلّق أن يتعاطى التخلق عمليا، مراعيا حِكمة الفعل الخلقي ومآله؛ ومعروف أن العمل أقوى أثرا من النظر، ومعروف أيضا أن الحكمة والمآل يُخرجان الفعل الخلقي من الجمود على حال واحدة، ذلك أن اعتبار الحكمة يؤدي إلى تنشيط دواعي إنجاز هذا الفعل، كما أن اعتبار المآل يفضي إلى تقوية مظاهر إنتاجه؛ فإذن يكون مبدأ الاشتغال وسيلة إلى جعل الفعل الخلقي مؤثرا وناجزا ومنتجا، وكلها أوصاف تدل على حيوية الفعل الخلقي عند المتخلّق المؤيَّد.

وسبق أيضا أن مبدأ التخلق بالأسماء الحسنى يوجب على المتخلّق أن يأتي بتخلقه على مقتضى الصفات الإلهية، وليس في الصفات أدل على الحياة من صفات الإله عز وجل؛ ومعلوم أن إحدى هذه الصفات هي بالذات صفة "الحي"، وحيث إن الإله هو الحي الذي لا يموت، فلا حياة أكمل من حياته؛ وحيث إن كل صفة من صفاته المثلى تطوي في ذاتها كل الصفات الأخرى، فلا صفة إلهية إلا وهي تتمتع بالحياة الأكمل؛ وعليه، فإذا دخل المتخلّق في التحقق بأحد أسمائه الحسنى، فإنه يحيا حياة ليس كمثلها شيء، قوةً وامتلاء، فتكون أفعاله فوّارة بالحياة الأسمى.

وأخيرا، لقد سلَف أن مبدأ الاقتداء الحي يوجب على المتخلّق أن لا يعتمد في تخلقه على نفسه ولا على ميت أو غائب، وإنما ينبغي أن يعتمد على شخص متخلق غيرِه يكون على قيد الحياة وعلى شرط الحضور؛ يلزم من ذلك أن التخلّق المؤيَّد عبارة عن تخلُّق تشترك فيه مجموع جوارح المتخلّق وجوانحه، بمعنى أنه يدخل في فعل التخلق بجمعيته، حتى يستولي هذا الفعل على تمام أنفاسه وألحاظه وعلى تمام حركاته وسكناته، بحيث تسري الحياة الخلقية سريانا في كل ذرة من ذرات بدنه وفي كل معنى من معاني روحه.

وعلى الجملة، فإن آفة التجميد التي أصابت الفعل الخلقي في حضارة القول ـ حتى كاد أن يكون عبارة عن فعل ميت ـ يمكن الخروج منها بإحدى وسائل العلاج الثلاث التالية: **إما بالتوسل بأسباب الاشتغال الفعّال الذي يراعي الحكمة والمآل أو بالتخلق بأقدر الصفات الخلقية على الحياة والإحياء أو بالاستغراق في الفعل الخلقي استغراقا يشمل آلات الإدراك المختلفة**؛ وإذا تقرر هذا، ظهر أن طرق التخلّق المؤيَّد أقدر من غيرها على تقويم حضارة القول من جهة تحجر عطائها الخلقي.

4 ـ نتائج التخلُّق المؤيَّد والخروج من آفة التنقيص

نتناول في النهاية الخطوة الثالثة من التدليل على دعوى اقتدار التخلُّق المؤيَّد على محو الآفات الخلقية لحضارة القول، وتقتضي هذه الخطوة الأخيرة أن نثبت أن نتائج هذا التخلق تدرأ التنقيص الذي تعرَّض له الفعل الخلقي في سياق هذه الحضارة، ونحصي من هذه النتائج ثلاثا قد تستجمع الباقي.

1.4. الشعور بالسعادة

إذا كان أصل الشقاء هو شعور المرء بالحرمان والنقصان على قدر ما يكون له من التعلق بالمصالح والمطامع، فإن أصل السعادة هو شعور المرء بالاستغناء والتمام على قدر ما يكون له من التحرر من هذه المصالح والمطامع؛ ومعلوم قطعا أن التخلُّق المؤيَّد يورّث صاحبه القدرة على الاستغناء والتحرر من كل ما لا يفيده مزيد التقرب من مقصوده الأسمى، فلا يتعلق إلا بما يحقق له هذا التقرب، وحتى تعلُّقه به لا يكون تعلقا به لذاته، وإنما لمطلوبه الذي هو دائما وأبدا أمامه، فيحتاج إلى أن يدوم على عادة الخروج من هذه التعلقات؛ ولما كان استغناء المتخلِّق أو تحرره من قيود الأغراض متواصلا على الدوام، فإنه يكون أقرب من غيره إلى تحصيل السعادة لنفسه وتحصيل الإسعاد لغيره، هذا إذا لم يكن متمتّعا بهذه السعادة على الوجه الذي لا يشاركه فيه سواه، لأن سعادته ليست سعادة ظاهرة تذهب مع ذهاب أسبابها ـ وهي العطاءات المادية ـ، وإنما سعادة خفية، لأن سببها باق لا يذهب، وهو العطاء الروحي.

وبإيجاز، فإن التخلق في مرتبة التأييد يحرر المتخلِّق من موانع السعادة ويزوده بأسبابها التي لا تزول ولا تحول.

2.4. النظرة الإنسانية

يدرك المتخلِّق أكثر من غيره أن الإنسان ما خُلِق إلا ليتخلَّق[7]، وأنه لا يكون له من الإنسانية إلا على قدر ما له من التخلق الذي من أجله خُلِق، بحيث إذا قام بشرطه على تمامه، حقق الإنسانية فيه، وإذا تركه سقط إلى رتبة البهيمة؛ ولما كان التخلق في رتبة التأييد بهذه الصفة، فإنه يكون أبلغ أنواع التخلق في استجماع أقصى

---

(7) تدبر الآية الكريمة: "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين"، 56-58، سورة **الذاريات**.

الكمالات الإنسانية؛ لذلك، تجد المتخلِّقَ في هذه الرتبة يطمع دائما في وصل الإنسان بآفاق فوق أفق الإنسان العادي كأفق الأنبياء المطهَّرين وأفق الملائكة المقربين إن لم يكن أفق الحضرة الإلهية نفسها؛ ومن يعمل على دائم الارتقاء بالأفق الإنساني، فلا بد أن تكون نظرته إلى الإنسان نظرة تسع أكثر الخيرات لهذا الإنسان وتسمو بقيمه إلى أكمل الدرجات.

وباختصار، إن التخلق في رتبة التأييد يوسع نظرة المتخلِّق إلى الإنسان، حتى يكاد يصله بآفاق الوجود الذي تعلوه درجات.

3.4. الذوق الجمالي

لقد ساد الاعتقاد بأنه لا أخلاق في الجماليات أو كما يقال: "لا أخلاق في الفن والإبداع" بحجة أن القيمة الخلقية قيمة موجِّهة (يكسر الجيم المشددة) وآمرة تعتمد أساليب الردع والارتداع، بينما القيمة الفنية هي قيمة تستند إلى أحوال الشعور والوجدان وتتوسل بأساليب الذوق والإمتاع؛ لكن هذا الاعتقاد يكذِّبه التخلُّق المؤيَّد أيما تكذيب، ذلك أن الجمال عند هذا المتخلِّق لا ينبني على قيم أخلاقية فحسب، بل إن الأخلاق نفسها تصير عنده بمنزلة قيم جمالية صريحة؛ والشاهد على ذلك أمران اثنان: **أحدهما** أن العلاقة التي يصل المتخلِّق إلى إنشائها مع القيمة الخلقية ليست علاقة تقبل إلزامي أو امتثال قمعي، وإنما علاقة تأثر شعوري وتذوق وجداني؛ **والأمر الثاني** أن القيمة الخلقية عنده هي أسمى من القيمة النظرية، نظرا لأن القيمة النظرية تقف عند حدود الأسباب الظاهرة للأشياء، بينما القيمة الخلقية تتعدى هذه الأسباب إلى ما يكمن فيها من معان خفية تعلو بهمة الإنسان.

وبإيجاز، إن التخلُّق المؤيَّد يولِّد في صاحبه القدرة على تذوق الجماليات في نفسه وفي الآفاق من حوله.

والآن وقد أنهينا بيان النتائج الثلاث الأساسية التي يُثمرها هذا التخلق، فلنبين كيف أن هذه النتائج تدفع عن الفعل الخلقي التنقيص الذي تعرض له.

فقد أومأنا إلى أن من ثمار التخلُّق المؤيَّد تحصيل الشعور بالسعادة؛ ومن المسلَّم به أن السعادة هي المقصد الأسنى الذي يبتغيه كل إنسان كما أنها الغرض الأقصى الذي تتوجه إليه كل نظرية أخلاقية، كائنة ما كانت؛ فإذا كانت السعادة أسمى ما يطلبه الطالب وأشرف ما يقصده القاصد، وثبت أن التخلُّق المؤيَّد أقدر من غيره على تحصيل هذا المطلوب أو المقصود، لزم أن يكون الفعل الخلقي كما

يمارسه هذا المتخلِّق نازلا أعلى المراتب من الأفعال ومستحقا ما لا يستحقه غيره من الإكبار والإظهار.

وقد أوردنا أيضا أن التخلُّق المؤيَّد يورِّث صاحبه نظرة إنسانية واسعة؛ ومن آثار هذه النظرة اتساع قلبه لبني البشر قاطبة، فلا يبالي بالفروق بين الأجناس ولا بين الأعراق ولا بين المَواطِن إلا ما كان منها مخالفا لمقتضى التقرب إلى مقصوده الأسمى، فتملأ قلبه محبة تكاد تشمل الناس جميعا على اختلاف ألوانهم وأشكالهم وأوضاعهم، نظرا لأنه يستمد محبته لهم من محبة هذا المقصود الأعظم، ويلتزم فيها بآداب هذه المحبة العظمى؛ وكل فعل خلقي اقترن بمثل هذه المحبة لا يمكن إلا أن يكون أوسع فعل يضم غيره ولا يضمه غيره.

وقد أشرنا أخيرا إلى أن التخلُّق المؤيَّد يزوّد صاحبه بالقدرة على التذوق الجمالي؛ وواضح أن هذا التذوق يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه اسم "**الجماليات العليا**"، وهي الجماليات التي تتخطى حدود العقل إلى ما فوقه والتي تمد العقل نفسه بأنواره وأطواره، ولا يتعلق هذا التذوق أبدا بما تحت العقل، كما هو شأن **الجماليات السفلى** التي يستغرق أصحابها في الحس، ظانين، عن ضلال فاحش، أنهم يغوصون على كنوز المعاني وذخائر القيم؛ وإذا كان الفعل الخلقي يتوجه إلى الأفق الجمالي الذي يأتي من بَعْد كمالِ العقل، فلا يمكن إلا أن يكون فعلا ثرّاً دفّاقا يمد غيره ولا يمده غيره.

وعلى الإجمال، فإن آفة التنقيص التي لحقت الفعل الخلقي في حضارة القول، حتى امتُهِن (بضم الهاء) الداعون إليه امتهانا، يمكن الخروج منها بوسائل العلاج الثلاث الآتية: **إما إبراز الصلة بين الفعل الخلقي وبين السعادة، أو توسيع النظرة إلى الإنسان، أو تهذيب الذوق الجمالي حتى يقدر على تَمَلِّي المعاني الخلقية**؛ ومتى سلمنا بهذا، لزم القول بأن نتائج التخلُّق المؤيَّد هي أقدر من غيرها على تصحيح حضارة القول من جهة تنقيصها من شأن الفعل الخلقي.

وفي ختام هذا العرض، نستجمع كلامنا فنقول: إن حضارة القول التي هي الوجه الثاني لحضارة "اللوغوس" الحديثة ظلمت الإنسان بترجيحها جانب القول على الجانب الفعل، واتخذ هذا الظلم مظاهر تجلت في مضرات ثلاث أصابت الفعل الخلقي، وهي: التضييق من مجاله وتجميد حاله والتنقيص من شأنه.

وقد ادعينا أن المَخْرج من هذه المضرات الثلاث يتم بواسطة التجربة الخلقية التي هي من رتبة التأييد، وأثبتنا هذه الدعوى بأن بيَّنا أولا كيف أن خصائص هذه التجربة الخلقية المؤيَّدة تفيد في دفع ضرر التضييق، لأنها تقوم على مبادئ توجب علينا إيجاد الفعل الخلقي حيث يجوز وجوده أو حيث لم يوجد من قبل، كما توجب علينا ترسيخ بنيته الداخلية وجعْلِ الصبغة الخُلقية ملابسة لكل فعل، أيا كان؛ وبيَّنا ثانيا كيف أن طرق هذه التجربة المؤيَّدة تنفع في دفع ضرر التجميد، لأنها تنبني على مبادئ تُلزمنا بالتعاطي الفعلي للتخلق مع التبصر بحكمته ومآله كما تُلزِمنا بالتخلق بأكمل الصفات حياةً مع الاقتداء بأكمل نموذج حي متخلق بها؛ وبيَّنا ثالثا كيف أن نتائج هذه التجربة الخلقية العميقة تفيد في دفع ضرر التنقيص، لأنها تكمن في تحصيل أسمى ما يسعى إليه المرء ـ وهو السعادة ـ وفي تزويده بأوسع نظرة للإنسان وبأرق ذوق للجمال.

وبهذا، يظهر أن قوة التخلُّق المؤيَّد تستطيع أن تتغلب على سوءات حضارة القول ومظالمها للإنسان؛ فليس في أنواع الأخلاق جميعا أقدر من أخلاق أهل هذه المرتبة على زعزعة طبقات القشور الحضارية والنفاذ إلى اللباب الذي من ورائها.